منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

المركبات الكهربائية في الأردن... إلى أين التوجه؟

أيلول 2024

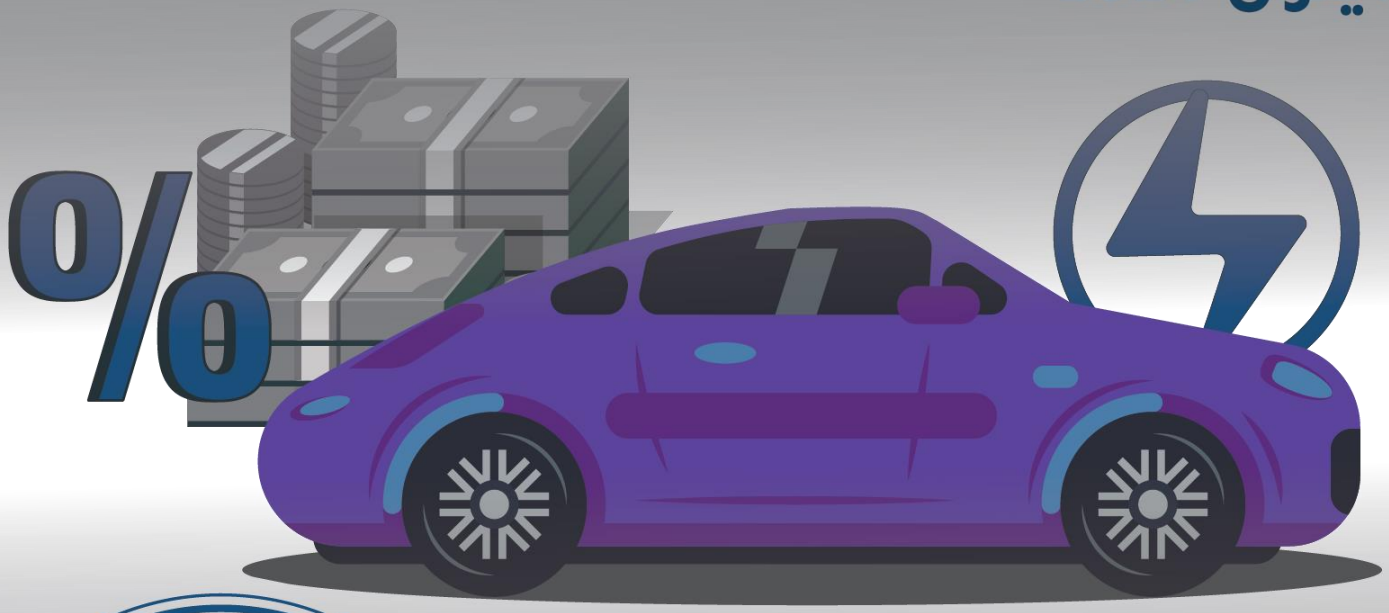

ملخص سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

مقدمة:

تُعَدّ المركبات الكهربائية واحدة من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي شهدها العصر الحديث، فمع تزايد الوعي البيئي والاهتمام بالاستدامة، شهدنا مؤخرًا زيادة ملحوظة في استخدامها واقتنائها، فالتطورات التكنولوجية المستمرة، والسياسات الحكومية الداعمة، والاهتمام المتزايد بتقليل الانبعاثات الكربونية، كلها عوامل أسهمت في تعزيز توجه الأفراد نحو اختيار المركبات الكهربائية كبديل صديق للبيئة، وأكثر كفاءة، وأقل تكلفة.

وبازدياد استخدام **المركبات الكهربائية**، سواء تلك التي تعمل على البطارية، أو الهجينة الموصولة بالكهرباء (Plug-In Hybrid)، فقد انخفض الطلب على الوقود بمستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة الناتجة عن الضرائب المفروضة على المحروقات، إذ تستخدم العديد من بلدان العالم إيرادات **ضرائب المحروقات** من أجل تمويل البنية التحتية للنقل، والطرق السريعة، وكذلك تمويل بنود أخرى من الإنفاق العام.

1. أبرز المشاهدات حول المركبات الكهربائية:

في قراءةٍ للمشهد العالمي والإقليمي حول استخدام المركبات الكهربائية وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، نلاحظ ما يأتي:

1. ارتفاع المبيعات العالمية للمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، من 7,000 مركبة في عام 2010، إلى 9,5 مليون مركبة في عام 2023.
2. ارتفاع المبيعات العالمية للمركبات الهجينة الموصولة بالكهرباء من 450 مركبة في عام 2010، إلى 4,3 مليون مركبة في عام 2023.

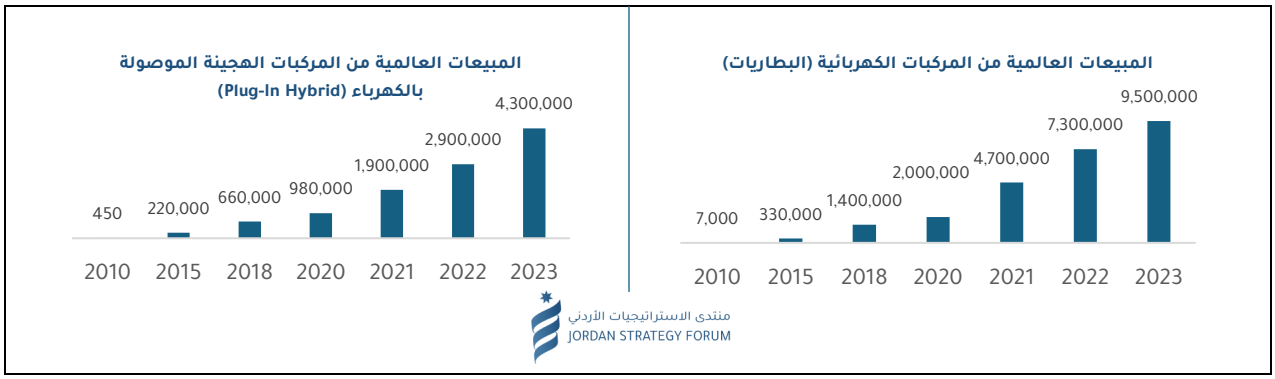

المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA)، التوقعات العالمية للمركبات الكهربائية لعام 2024

3. بلغت نسبة المركبات الكهربائية المبيعة في العالم عام 2023، نحو 18% من إجمالي المركبات المبيعة. في حين وصلت تلك النسبة إلى 93% من جميع المركبات المبيعة في النرويج، و60% في السويد، و38% في الصين، و24% في ألمانيا.

4. سجل الأردن أعلى حصة مبيعات للمركبات الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط عام 2023، بنسبة زادت على 45% من إجمالي المركبات المبيعة. فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة الثانية إقليميًّا من حيث حصة المبيعات بنسبة 13%.

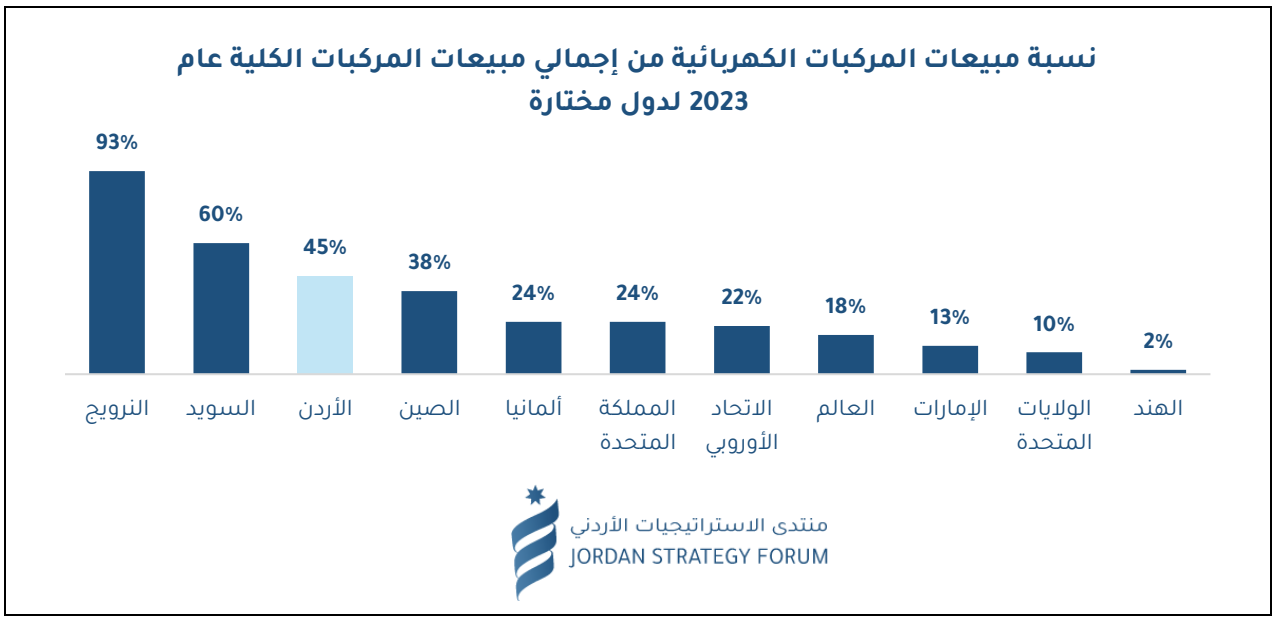

المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA)، التوقعات العالمية للمركبات الكهربائية لعام 2024

هذا التحول المتزايد نحو المركبات الكهربائية في العديد من البلدان جاء مدفوعًا بمجموعة من **"المزايا الضريبية"**، و/ أو **"الحوافز"**، ومنها الإعفاءات الضريبية، وضرائب خاصة مخفضة على المركبات الكهربائية، ورسوم تسجيلها.

وعلى الرغم من المزايا العديدة للمركبات الكهربائية، فإنها تسهم في **"تهالك الشوارع، والطرق السريعة، والجسور"**، دون أن تساهم في ضريبة الوقود كغيرها من المركبات. والسؤال هنا **"كيف يتم تمويل البنية التحتية للطرق (وغيرها من بنود الإنفاق العام) في حال تآكل الإيرادات من الضرائب على المحروقات؟"**

تتبنى معظم الدول العديد من الخيارات لتعويض الانخفاض في إيراداتها الناجمة عن انخفاض استهلاك المركبات من الوقود، ومن تلك الخيارات: زيادة معدل الضريبة على وقود المركبات، وزيادة رسوم التسجيل على المركبات، وبالأخص الكهربائية منها، والتحول من الضريبة على الوقود إلى رسوم استخدم الطرق (رسم يفرض على أساس المسافة المقطوعة بالكيلومترات)، وفرض ضريبة على تسعيرة الكهرباء المستخدمة لشحن المركبات الكهربائية.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة في الأردن قبل عدة أيام قرارات مفاجئة، ومباشرة التنفيذ، تضمنت تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات البنزين من 67%، إلى 60%، وفرض ضريبة خاصة بنسبة 40% على المركبات الكهربائية التي يتراوح سعرها ما بين 10,000 دينار و25,000 دينار. في حين تم فرض ضريبة بنسبة 55% على المركبات الكهربائية التي يتجاوز سعرها 25,000 دينار.

لذا، لا بد من التنويه إلى أن العدد الكلي للمركبات المسجلة في الأردن قد ارتفع من حوالي 1,6 مليون مركبة عام 2018، إلى حوالي 2 مليون مركبة عام 2022، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في الأعوام 2023 و2024، نتيجة عدة عوامل، منها: زيادة عدد السكان، وضعف منظومة النقل العام، والإقبال المتزايد على المركبات الكهربائية ذات التكلفة الاقتصادية المعقولة مقارنة بالمركبات المعتمدة على الوقود.

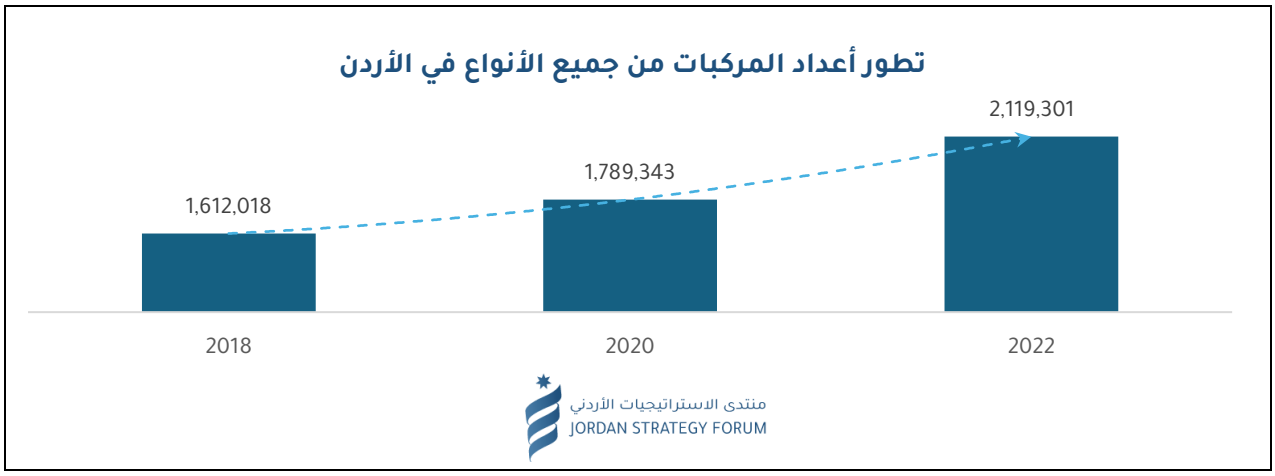

المصدر: مديرية الأمن العام / إدارة ترخيص السواقين والمركبات، 2024

2. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني

نظرًا للمزايا الاقتصادية والبيئية للمركبات الكهربائية، يؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني **ضرورة إعادة النظر في قرار الحكومة بزيادة الضرائب الخاصة على المركبات الكهربائية**، والبحث عن البدائل المناسبة الأخرى لتعويض الانخفاض في إيراداتها، خاصة أن شريحة المركبات الكهربائية التي سعرها ما بين (10,000 - 25,000 دينار) التي فرضت عليها ضريبة بنسبة 40%، هي الشريحة الأنسب حجمًا لاستخدام الأسر الأردنية (الأسرة المعيارية 4.8 فرد)، خاصة من ذوي الدخل المتوسط.

ويرى المنتدى أن أحد الخيارات المقترحة قد يكون **زيادة معقولة ومدروسة في رسوم تسجيل جميع فئات المركبات**، التي ستعوض بدورها انخفاض إيرادات الحكومة من الضريبة على الوقود بمبالغ سنوية متزايدة، كما سيحافظ على وتيرة التحوّل الذي يشهده الأردن نحو الطاقة النظيفة مقارنة بغيره من دول المنطقة، وتماشيًا مع توجهات باقي دول العالم.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan